انها تدل على ان لدى برانديس شعورا مبالغا فيه ، باهمية شخصه[٢٤] . ولقد انفض مؤتمر الصلح دون اتخاذ قرار بشأن الحدود .

غير أن البريطانيين لم يتوقفوا عن مساعيهم الهادفة الى تعديل حدود فلسطين الشمالية ، واستمرت ضغوطهم على الحكومة الفرنسية ، الى ان تكللت اخيرا بالنجاح . فخلال المفاوضات بشأن الاتفاقية البريطانية ــ الفرنسية ، التي وقعت في منتصف ايلول ١٩١٩ واعترفت بريطانيا بموجبها بالنفوذ الفرنسي في سوريا ، استطاع البريطانيون اقناع الفرنسيين بالموافقة على توسيع الحدود ؛ فاستبدل خط الحدود الشمالية ، الذي كان قد رسم بموجب اتفاقية سايكس ــ بيكو ، بخط آخر ، شبه مستقيم ، يمتد من الناقورة الى شمال بحيرة الحولة . ولكن حتى هذه الحدود الجديدة لم تحظ برضى البريطانيين والصهيونيين ؛ اذ بقيت مصادر المياه الرئيسية في الشمال خارجها ، فجددوا ضغوطهم على فرنسا . ومنذ منتصف سنة ١٩٢٠ ، بدات جولة جديدة من المفاوضات بين البريطانيين والفرنسيين ، لتسوية المشاكل المتعلقة بالحدود وغيرها ، الناجمة عن فرض الانتدابين البريطاني والفرنسي على بلدان المشرق العربي . وانتهت تلك المفاوضات باتفاقية بين الطرفين ، وقعت في كانون الاول ١٩٢٠[٢٥] . وقد نصت تلك الاتفاقية ، فيما نصت عليه ، على توسيع حدود فلسطين الشمالية ، مرة اخرى ، بشكل يضم ذلك المستطيل من الأراضي (« الاصبع ») ، الواقع الى الشمال من طبريا ، مع المستوطنات اليهودية الموجودة فيه ، وهي المطلة وتل حاي وكفار غلعادي وغيرها ، التي كانت قد تعرضت لهجوم العرب عليها في آذار ١٩٢٠[٢٦] . وفي مقابل ذلك تم الاتفاق على السماح لسلطات الانتداب البريطاني باستغلال فائض مياه نهري اليرموك والاردن لري اراضي فلسطين[٢٧] . كما نصت الاتفاقية على ضرورة تعيين لجنة من قبل الدولتين ، لرسم الحدود على الطبيعة . وقد باشرت هذه اللجنة ــ بعد تعيينها ــ عملها في مطلع سنة ١٩٢٢ ، ورسمت الحدود من البحر المتوسط حتى الحمة ، بشكل ضمت معه بحيرتا طبريا والحولة وجزء من مصادر مياه نهر الاردن الى فلسطين . وفي السنة التالية ، وقعت اتفاقية جديدة بين بريطانيا وفرنسا بشأن الحدود ، اعتمدت تقرير لجنة الحدود تلك ، الذي رفع الى عصبة الأمم ايضا[٢٨] . ولكن على الرغم من ذلك ، بقيت مسألة الحدود بين بانياس والمطلة معلقة ، ثم سويت في مطلع السنة التالية ، ١٩٢٤[٢٩] . وخلال السنوات التالية ، طرات تعديلات اخرى طفيفة على الحدود الشمالية بين فلسطين ولبنان وسوريا ، الى ان رسمت نهائيا سنة ١٩٣١[٣٠] .

المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث (١٩٢٠)

في اثناء تطبيق هذه الاجراءات وقبلها ، استمر عرب فلسطين في ابداء معارضتهم اياها ، ومعارضتهم الوطن القومي اليهودي عموما . فبعد صدور قرارات مؤتمر سان ريمو بشأن فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، دعي المؤتمر الفلسطيني العربي الثاني للانعقاد ، خلال ايار (مايو) ١٩٢٠ ، للبحث في السياسة التي ينبغي انتهاجها بعد التطورات الجديدة . الا ان السلطات العسكرية البريطانية منعت عقد المؤتمر ، وفرضت ايضا ، بدعوى الحفاظ على سياسة « التوازن » ، حظرا على عقد دورة لجمعية النواب في المجلس الملي اليهودي (كنيست يسرائيل) ، كان من المقرر عقدها في الشهر نفسه[٣١] . ومع قدوم هربرت صموئيل الى